وضوح

al_belali@hotmail.com
عبدالحميد البلالي

«مواطنون للبيع»

كما هي الحال عندما تذهب الى السوق، وتتجه إلى محلات البيع ترى سلعها، وقد عرضت بطرق مختلفة، منهم من نشرها بغير انتظام فوق طاولة، ومنهم من علقها بطريقة أنيقة على الحائط، ومنهم من وضعها فوق أرفف، وقد أرفق مع كل سلعة سعرها والزبون يرى، ويقلب، ويجرب، يلقي هذه ويأخذ هذه ويناقش في السعر، ويطلب من البائع ثمنا أفضل، حتى يشتري أو يدع.

إن مما يؤسف له أن بعض المواطنين في هذه الأيام رضوا بأن يكون شأنهم تلك السلع تباع وتشترى، وتقلب، وترمى، ويناقش في سعرها، فإذا ما أعجبت المرشح أخذها، أو رماها كما ترمى أي سلعة، بل انه يقبل أن يكون عبدا يباع ويشترى في سوق النخاسة المقام هذه الأيام بمناسبة انتخابات مجلس الأمة، هذا يباع بألف، وذاك بألفين، وهذا يباع بسيارة، وهذه تباع بطقم عطور، أو حقيبة ماركة، أو يباع بوعد بمنصب، أو ترميم للديوانية، وهكذا تتعدد وتتنوع الأسعار للمواطنين الذين يقبلون أن يبيعوا أنفسهم مقابل لعاعة من لعاعات الدنيا، يبيعون بذلك ضمائرهم، وقيمهم، ودينهم أمام بريق الدنيا والمنصب. يذكر النبي ﷺ إحدى علامات الدنيا يوم القيامة «أن يبيع المرء دينه بعرض من الدنيا قليل» نسأل الله ألا نكون منهم، وألا يحشرنا الله معهم.

ومضة

صالح محمد الدوسري

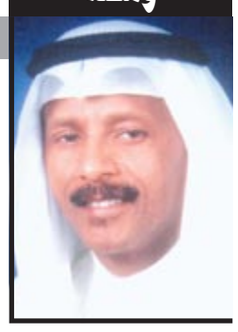

أحسنوا الاختيار

تعيش الكويت هذه الأيام عرسا ديموقراطيا بعد ان وضع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الأمانة في أيدي المواطنين ليختاروا ممثليهم في المؤسسة التشريعية، بما يحقق طموحاتهم ويحفظ مستقبل أبنائهم في ظل تحديات اقليمية ودولية كبيرة تستدعي منا جميعاً ان نكون على وعي كامل بالقضايا الرئيسية التي تخدم المصلحة العليا للدولة وتلك الثانوية التي يجب ان نتخطاها ولا نقف عندها كثيرا حتى لا نعطل المسيرة التنموية.

وأمام هذه التحديات يجب على كل مواطن ان يدقق الاختيار، ليضع صوته لمن يستحق بعيدا عن الطائفية والقبلية والفئوية وأي مصالح شخصية، ولتكن مصلحة الكويت هي محركه الأول والأخير في هذا الاختيار.

ومما يساعدنا في هذا الاختيار علينا ان نجتهد في الاطلاع على برامج المرشحين ونميز بين ما يخدم بلدنا وما يلعب على وتيرة المشاعر ولا يتعدى الحبر الذي كتب به، فنحن نحتاج الى ناخب صاحب فكر مستنير ووعي سياسي كبير وقدرة على الحوار الراقي واحترام وجهة نظر الآخرين وقبل كل ذلك الوعي بالمعنى الحقيقي للديموقراطية التي نفتخر بها.. والله المستعان.

ريميات

reemw25@hotmail.com
ريم الوقيان

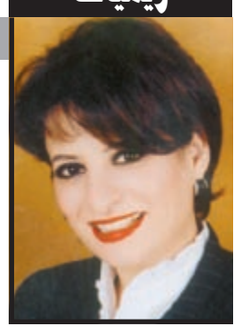

مصخت السالفة!

هذه الأيام نمر بعرس ديموقراطي ناقص، فلا يوجد ذلك الحماس الذي نجده في كل انتخابات، هناك ركود بل هبوط وإحباط لدى الشارع الكويتي كإحباط المتداولين في البورصة، المقرات الانتخابية شبه خاوية ومن يأتي يريد فقط أكل الشاورما والذهاب إلى منزله، المرشحون يبحثون عن قضية يتحدثون عنها تكون قوية لجذب الجماهير فلم يجدوا إلا مواضيع سابقة لم تعد تجذب الجماهير للمقرات والبحث عن قضية أو فضيحة أيا كانت (لترس) المقرات بالجماهير.

● ظهور وزير الداخلية عبر وسائل الإعلام أمر طيب ونريده باستمرار ليس فقط أيام الانتخابات، فنحن بحاجة إلى معرفة ما يدور من أحداث كما نحتاج إلى الحقيقة من مصدرها وليس عبر تهويل بعض الوسائل الإعلامية فشكرا للوزير.

● راجعت قبل فترة المرور فوجدت أن هناك مخالفات مرورية ضدي، بعضها سرعة وبعضها ممنوع الوقوف، ففكرت وقررت أن أجمع أهلي وأبناء عمومتي للتظاهر في ساحة الإرادة لمطالبة سمو رئيس الوزراء بإسقاط المخالفات المرورية التي بحقي، لأنني خالفتها أثناء أدائي واجبي الصحافي فإما ان تسقط مخالفاتي المرورية وإما أن يقدم وزير الداخلية استقالته.

● **من الفريه**: اذا كان كل موضوع او مطلب او مظلمة او قضية سيكون حلها بالنزول للشارع فهذا يعني الفوضى، حل الأمور يكون عبر المؤسسات، ونحن بلد مؤسسات وبلد خير ونعمة ولنبتعد عن الشخصانية وننظر للمستقبل، لانه بصراحة مصخت السالفة.

دلو صباحي

almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدواني

وانتصر القضاء للدستور!

إلغاء المحكمة لقرار لجنة وزارة الداخلية بشطب النائب السابق د.فيصل المسلم ليس قرارا بعودة المسلم فقط الى ساحة العمل السياسي وانما هو حكم باعلاء كلمة الدستور والقانون وعودة الحياة والروح للعمل السياسي والديموقراطية في الكويت.

قرار القضاء في شأن قضية د.فيصل المسلم جاء_ كما قلت في مقال سابق بعنوان «شطب الدستور لا فيصل»_ منصفا وعادلا لانه ألغى شطب الدستور الذي حاولت الداخلية بلجنتها ان تنفذه.

في الانتخابات الماضية لم نسمع عن هذه اللجنة التي تصدرت المشهد السياسي هذه المرة وأصبحت حديث الجميع ولا نعلم كيف يجوز للجنة تابعة للداخلية ان تتخذ قرارات بمثل هذه الخطورة ودون اثباتات ودون احكام جازمة قاطعة.. ودون التعامل مع روح القانون.. ودون دراية اصلا بالدستور ومواده.

لجنة الشطب في الداخلية هذه تكونت من مستشارين وقضاة وكأن الداخلية تريد ان تتحول الى وزارة عدل ومجلس اعلى للقضاء على طريقتها الخاصة، وهذا ولا شك امر مرفوض تماما وغير مقبول ان تتحكم لجنة عملها قاصر في مصير الامة ونوابها ولهذا نقول للشيخ احمد الحمود لا تتبع سياسة من كان قبلك.. ولا تسر على خطى من جعل نفسه «حطبة دامة».

يا شيخ احمد الداخلية لها مهام واضحة ولكن هناك دستورا وقانونا كفل الحرية والمساواة والعدل وهو ميثاق بين الحاكم والمحكوم.. يفسر كيف نسير ويوضح معالم الدولة ويحدد مهام السلطات.

وبدلا من المزيد من الحريات لجنتك تريد المزيد من تكميم الافواه في عصر الفضاء المفتوح!

في النهاية شكرا للقضاء العادل الذي انصف الدستور قبل ان ينصف د.فيصل، وشكرا للقضاء الذي فوت على البعض نسف الدستور برمته وفوت عليهم ان يجعلوا اي نائب يدخل للمجلس يفكر الف مرة ويخاف من ان يتناول اي قضية فساد، وبدلا من ان يحاول البعض النيل من نائب فضح الفساد عليهم ان ينالوا من الفساد نفسه ومن الراشي والمرتشي اذا ما كانوا يريدون للكويت خيرا.

محلك سر

atach_hoti@hotmail.com
د.نرمين يوسف الحوطي

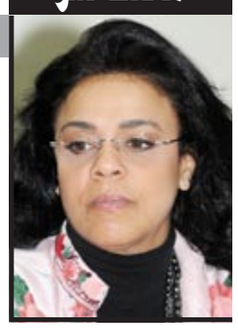

جناحا الثقافة

في نهاية الأسبوع الماضي دعيت لحضور أمسية ثقافية تتبع «ثقافة الكويت»، وبالرغم من انقطاعي عن حضور أي فعالية تحت مظلة تلك الجهة إلا أن تلك الأمسية كانت مهمة لي والحمد لله أنني دعيت من صاحب الأمسية وليس من الجهة الراعية، المهم ذهبت إلى الأمسية وعند دخولي وجدت المنظمين يتمركزون في الصفوف الأربعة الأمامية وبسرعة البرق توجهت لنا رئيسة المنظمين وقالت لي: عذرا تلك الصفوف لكبار الزوار ورواد الفن، وهنا ضحكت خاصة أنه كان يقف معي اثنان من رواد الحركة الفنية في الكويت دون ذكر أسميهما، المهم بعد المفاوضات مع تلك الموظفة قامت بإعطائنا كراسي جانبية وقمنا بالجلوس دون تذمر لأننا أتينا لنرى ونسمع ما سيشدو به صاحب الأمسية، وبعد فترة وجيزة وجدت المسؤولة التي تتظاهر بذلك تقترب مني وبصوت منخفض تقول لي: «اذا حبيت المرة الجاية تقعدين جدام هذا رقم تلفوني عشان احجزلج مكان في الصفوف الأولى»، وهنا ابتسمت بسخرية لما وصل بنا الحال، فشكرتها على مجهودها وجلست وبجانبي رائدة من رواد المسرح الكويتي وبجانبي الآخر ابنة وزير حالي والتي كانت بصحبتي لتشاهد ثقافة الكويت إلى أين وصلت «ولو أردنا الواسطة كنا خلينا والدها يحجز لنا المقاعد الأولى طال عمركم»، المهم جلسنا ننتظر من هم كبار الزوار ومن هم الرواد، وإذ بنا نجد موظفي الجهة الراعية هم من يجلسون في الصفوف الأربعة الأولى «خوش تنظيم».

القضية يا سادة يا كرام ليست الصفوف الأولى، لأن سمة المثقفين والمبدعين الحضور من أجل المتعة لا من أجل الظهور الإعلامي، ولكن عندما نريد أن نرتقي بالثقافة والفنون والآداب لابد أن نعلم الأجيال القادمة والحالية احترام مؤسسي الحركة الثقافية والفنية وأن نعطي لهم حقوقهم الأدبية والأخلاقية، فهم لآلئ تبحر في بحور الوطن العربي، وهم منارتنا وشموسنا تسبح في الفضاء العالمي، فكيف تريدون أن تضيء شمس الثقافة الكويتية أمام العالم وأنتم يا جناحي الثقافة تحجبون عنهم الظهور؟

● **كلمة وما تنرد**: بس شنقول على ثقافتنا غير: هذا سيفوه وهذي خلاجينه.

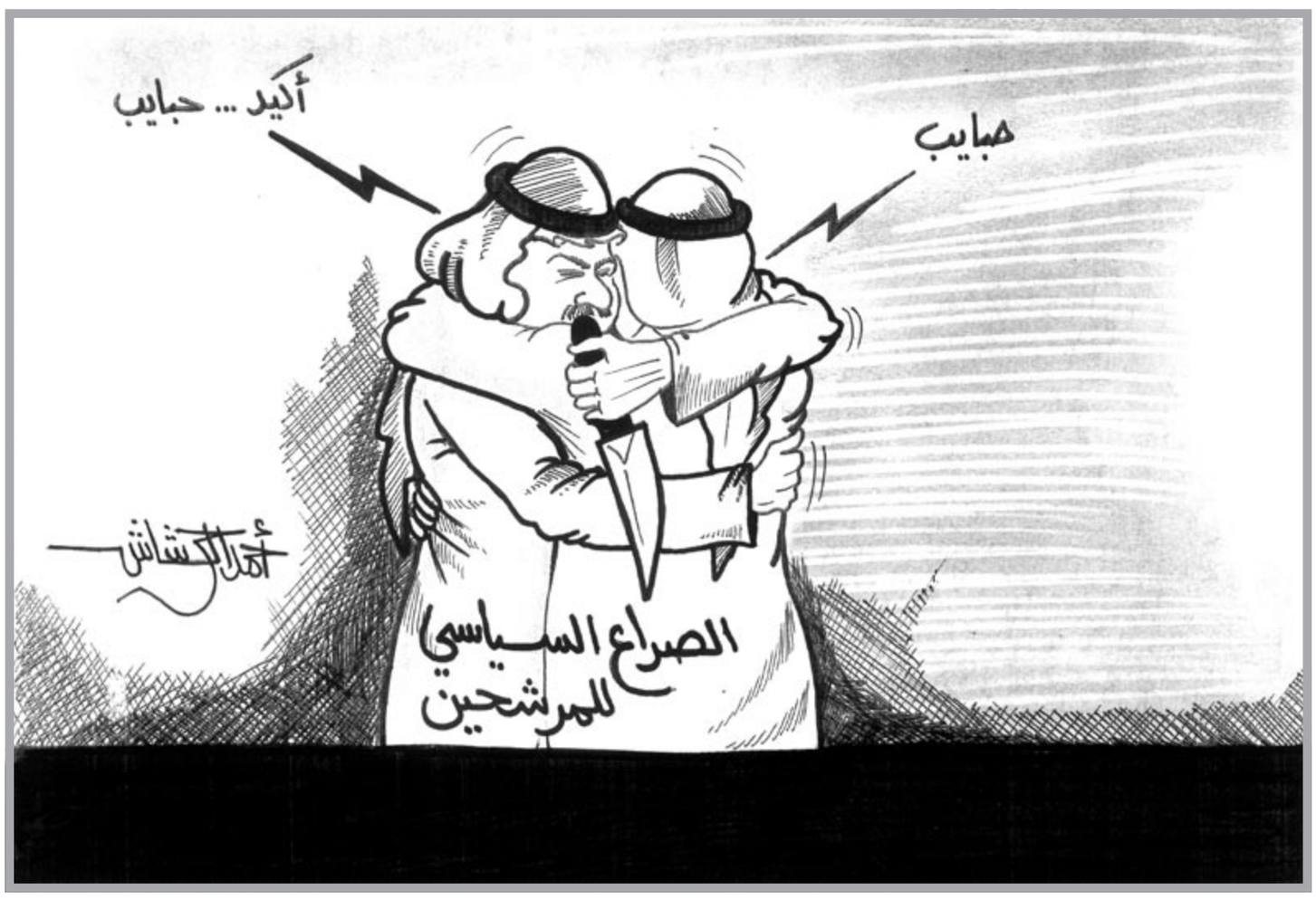

نظرات

bodalal@hotmail.com _ twitter@bodalal2
محمد هلال الخالدي

ما بعد شطب وإعادة فيصل المسلم

يوما بعد يوم تثبت الحكومة من خلال ممارساتها القمعية والبعيدة عن الإصلاح والتنمية أنها حكومة تقول غير ما تفعل، وتفعل غير ما تقول.

وفي حادثة شطب فيصل المسلم اتضحت أكثر نوايا الحكومة وطريقة تعاطيها في إدارة شؤون الدولة، وهي بذلك ترسخ في أذهان المواطنين أنها خصم وعدو لدود لكل من يحاول الإصلاح، تحاربه بشتى الوسائل، وتستغل كل ثغرة في القانون بل وتبتدع ثغرات وثغرات لتنتقم منه بشكل سافر.

ولعل فيما جرى للنائب السابق د.فيصل المسلم من شطب من قبل الحكومة وإعادة قيد عادل من قبل القضاء دروسا وعبرا لابد أن يستفاد منها. ربما يكون أهم هذه الدروس وأولها أن تعي قوى المعارضة الوطنية الشريفة أهمية التشريع والعمل داخل اللجان البرلمانية، فكثير من نواب المعارضة موجودون في البرلمان منذ سنوات طويلة، ومع هذا لم يفعلوا شيئا حقيقيا لإبعاد يد الحكومة وسلطتها عن الانتخابات، ولو أنهم أدوا دورهم التشريعي بأمانة وقاموا بإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات لا تخضع لسلطة الحكومة ونزواتها لما تمكنت الحكومة من التلاعب بإرادة الشعب اليوم بهذه الصورة الاستفزازية.

إذن على المعارضة أن تفهم اليوم وبصورة واضحة أن «النهج الجديد» الذي يريده الجميع لا يمكن أن يكون بالخطاب العاطفي واستجداء الصلاح والرشاد من حكومة ذات نوايا سيئة، وإنما من خلال عمل تشريعي ملزم، يوازيه حرص شديد على نزاهة القضاء والنأي به عن الصراع السياسي.

قرار شطب د.المسلم كان قرارا سياسيا بوضوح، يدل على سوء النية لدى الحكومة التي لا ترغب في احترام الدستور والقوانين والدعوات المستمرة لصاحب السمو الأمير بضرورة تعاون السلطتين من أجل مصلحة الكويت، فما تفعله الحكومة أبعد ما يكون عن الامتثال لهذه الدعوات السامية. كما أن حكم إعادة قيد فيصل المسلم يدل بوضوح أيضا على نزاهة القضاء التي يجب المحافظة عليها.

آن الأوان أن تعي قوى المعارضة خطورة التفريط في الجانب التشريعي والاستهانة بحضور اللجان التشريعية، وأن تعمل على تصحيح كل الأخطاء والقصور في القوانين والتي عانينا بسببها، أن تدرك أهمية تعديل الدستور نحو مزيد من الحريات والرقابة الشعبية على أداء السلطة التنفيذية والحد من تماديها وسوء استغلالها للسلطة. بإمكان المعارضة الوطنية الشريفة أن تحل كل المشاكل السابقة من خلال تشريع قوانين ملزمة وأدوات رقابية واضحة وضمانات تنزيه القضاء واستقلاله وعدم ترك ذلك لمزاج الحكومة ونزواتها. وفي المقابل، علينا أن ندرك جميعا نحن المواطنين خطورة الأنانية التي نمارسها، علينا أن نعترف بأننا انشغلنا بمصالحنا الخاصة والآنية على حساب وطننا ومستقبل أبنائنا، أصبح همنا زيادات مالية وكوادر وإعفاء من البصمة وسفر بعلاج سياحي وتركنا الحكومة تبطش بمستقبل أبناء الكويت!

رؤى كويتية

تويتر @baselaljaser
aljaser_b08@hotmail.com
باسل الجاسر

المؤزمون نهجهم سيفضي للفوضى

كشفت قضية شطب بعض المرشحين وما تبعها من تداعيات انتهت بحكم القضاء المستعجل بحسم الأمر ووقف تنفيذ قرار وزارة الداخلية بشطب بعض المرشحين من سجل المرشحين، كشفت هذه الأحداث عن وجه ونهج المؤزمين المتناقض.

فقد بدأت الحكاية عندما قررت اللجنة المكلفة ببحث طلبات الترشيح بشطب 14 اسما فسارت الأمور على ما يرام وبهدوء وسكت جميع المؤزمين، بل ان بعضهم أشاد ببعض قرارات الشطب ولم يبق إلا اعتراضات بعض المشطوبين الذين أعلنوا أنهم سيطعنون على قرار شطبهم أمام القضاء وهذا حقهم الذي لا ينازعهم عليه أحد.

ولكن ثارت الزوابع والمشاكل والتهديد والوعيد بل والإساءة للقضاء الكويتي الشامخ حتى سمعناهم يقولون: يجب على القضاء إلغاء القرار ولازم ولابد كل هذه الأوامر موجهة للقضاء تحت ذريعة المادة 108 والمادة 110 ونسوا أو كما هم دائما متناسين المادة 163من الدستور القاضية «لا سلطان على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل بسير العدالة..»، بل وزادوا بأن تجمعوا أمام قصر العدل، ودعوا للتجمع في ساحة الإرادة، وقال داعيهم يجب أن تشتعل ساحة الإرادة من أجل المشطوب فصفق له جمهورهم، في صورة غير مسبوقة للضغط على القضاء الذي هو أعلى وأسمى وأكبر من كل هذه الممارسات السخيفة التي أعلم بل وأجزم بأن قضاتنا الأجلاء لا يدرون عنها ولا تحرك شعرة في رأس حاجب محكمتهم الموقرة، فهم يلتمسون العدالة والحق ليصدروا أحكامهم العادلة، وعند صدور الحكم لصالحهم صار القضاء وحكمه التاريخي محل إشادة وتمجيد واحترام وتقدير؟ وشكلوا بذلك صورة قبيحة من صور التناقض فالأحكام القضائية ان كانت من صالحهم فأنها عادلة ومحل إشادة أما ان كانت عليهم فأنها غير مقبولة ويجب إلغاؤها، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وقالوا أيضا ان صاحبنا يساوي أمة، وقال آخر إنه فلان ويختلف عن باقي المواطنين المشطوبين!

وهذه الصور أرجو من اخواني وأهلي جمهور الناخبين أن تكون ماثلة في أذهانهم أثناء بناء قرارهم الانتخابي الذي سيرسم مستقبل الكويت بالمرحلة الحرجة المقبلة في ظل ما يحدق بها من أخطار تحدثنا عنها في مقالي الخميس والأحد الماضين، فقد بدا واضحا وبما لا يدع مجالا للشك أن المؤزمين صار نهجهم الثابت إما أن نأخذ ما نريد حتى ولو كان مخالفا للدستور والقانون وإما سنذهب للشارع ونشعل الأرض (وهي أرض كويتية) وطز بالأمن والاستقرار، باختصار البعض لا يهمهم لا دستور ولا قانون ولا منطق، وهذا النهج بالتأكيد لا يفضي إلا للفوضى أي الفوضى لهذا الوطن العزيز وهذا الشعب الكريم الذي سيقوم بانتخابهم.. فهل من مدكر؟